تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع ، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

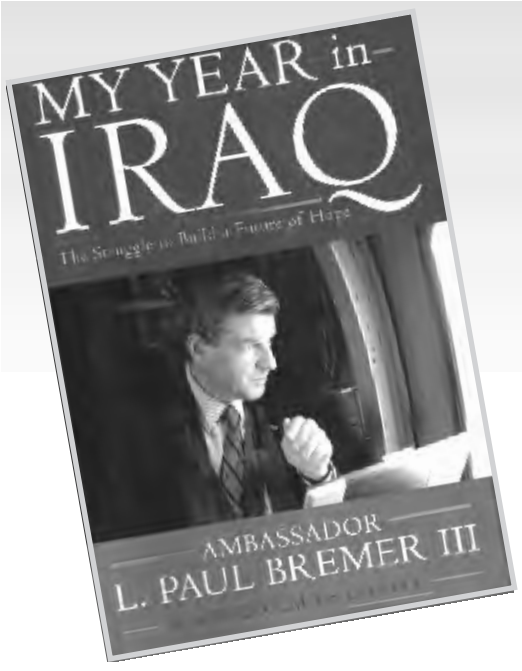

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

(الحلقة الخامسة عشرة)

تأليف/ بول بريمر
ترجمة /د. عابد اسماعيل

وهكذا بدأ برنامج عقد حلقات دراسية اقتصادية، مساء كل اثنين، وعلى مدى شهرين، سرعان ما أصبحت شائعة بين الموظفين في هذه الوزارات، التي كانت تمثّل نواة "للقطاع الخاص" في العراق، وتهيئة لقادة سياسيين محتملين، أصغر سناً. وكنتُ آمل أن تتطور هذه الحلقات بحيث تصبح بمثابة مجلس مستشارين اقتصاديين تعمل لصالح الحكومة الانتقالية التي نزمع تأسيسها.

في واحدة من هذه الحلقات المبكرة، كان الحشد المتدفق يجلس حول طاولة مستطيلة الشكل، ضخمة، في غرفة تقع في مركز الاجتماعات، الذي يبعد حوالي ميلاً واحداً عن القصر. جذب بيتر الجمهور، بوصفه رئيساً لجامعة أمريكية محترمة، كما جذب انتباه العراقيين، فيما كان يحاول أن يقدم تفاصيل دامغة، ومعلومات كانت تُعتبر من أسرار الدولة، قبل التحرير.

"يجب علينا جميعاً أن نفهم مدى سوء الحالة،" قال بيتر، "وبالتالي يمكننا أن نخطط للمستقبل."

خلال حقبة التسعينيات، قال بيتر، قارئاً من جدول أمامه، تدهور الدخل الفردي السنوي، الذي يُنفق على الرعاية الصحية، من ما يعادل ١٧ دولاراً إلى ٥٠ سنتاً. نصف منشآت البلاد الطبية الرئيسية أغلقت أبوابها خلال تلك الحقبة. نسبة الوفيات بين الأطفال ارتفعت خمسة أضعاف، بالمقارنة مع دولة مجاورة كالعربية السعودية. انخفض مستوى عمر

> "أنتَ مدرّس ، يا بيتر ،" قلتُ. "هل تعتقد أنه بإمكاننا أن نعلّمَ العراقيين ، في موقع النفوذ ، أسس اقتصاد السوق الحرّة؟"
> "بالتأكيد ، نستطيع أن نحاول."

الفرد إلى إحدى وستين عاماً، بالمقارنة مع مستوى الأعمار في المنطقة، والتي ارتفعت إلى ٦٧ عاماً.

"لم يكن التعليم بأحسن حال،" قال بيتر."إذ حسب إحصائيات منظمة اليونسيف، فإن ٨٠ بالمئة من مدارس العراق، البالغ عددها ٢٥ ألف مدرسة، هي في حالة مزرية. على الأقل، نصف هذه المدارس، يحتاج إلى إعادة بناء."

تعاني المدارس من اكتظاظ مزمن، إذ يصل عدد التلاميذ أحياناً إلى ١٨٠ تلميذاً، داخل الصف الواحد. يوجد ما معدّله كتابٌ واحد لكل ستة تلاميذ.

"وهنا، في بلاد ما بين النهرين العريقة،" قال، "فإن الأرض التي بين نهرين، تعاني من أزمة مياه."

وكما في المجالات الأخرى، فإنّ الاستثمار الضعيف، وسوء الإدارة، هي المسؤولة عن هذا الوضع. و قد قدر خبراء بيتر ونظراؤهم العراقيون بأن نصف المياه التي تُضخ تتسرب، بسبب تلف الأنابيب، التي يبلغ عمر معظمها الأربعين عاما. إن توفر المياه الصالحة للشرب قد انخفض إلى ٦٠ بالمئة، في بغداد خلال فترة التسعينيات.

وكان نصف مصانع تنقية المياه في مدينة البصرة متوقّفاً عن العمل، حين وصلت قوات التحالف. عشرون بالمئة فقط من سكان العراق، معظمهم تقريباً في بغداد، لديهم أنظمة صرف صحي مغلقة. لم يكن أياً من مصانع معالجة المياه الثلاثة في بغداد صالحاً للعمل- مع أنها لم تتعرض البتة لأضرار المعارك. أُهملت مراكز الصرف الصحي فنياً ومالياً أولاً، ومن ثمّ تعرّضت للنهب لاحقاً.

"نقدّر أنّ ٥٠٠ ألف طن من النفايات البشرية ، غير المعالجة، تجد طريقها يومياً إلى نهري دجلة والفرات."

حول الطاولة، كان عدد من العراقيين ينقرون بأصابعهم على زجاجات الماء، بعصبية واضحة.

في إحدى حلقات يوم الاثنين الدراسية، كان ديفيد أوليفر، مستشار سلطة التحالف المؤقتة لشؤون الإدارة والميزانية، يحمل أخباراً أكثر سوءاً.

"معظم مؤسسات الدولة البالغ عددها ١٩٢ تعمل تحت معدل الخسارة، مع تكاليف مباشرة للحكومة تُقدر بحوالي مليار دولار كل عام. أما التكاليف غير المباشرة، من خلال التوزيع غير الفعال لرأس المال وقوة العمل، فهذه لا يمكن إحصاؤها."

ما إن استوعب المشاركون هذا، كلّل ديفيد أخبار السوء بقوله: "النظام المصرفي مفلس."

البنوك الستة، التي تملكها الدولة، كانت تُقدّم القروض وفقاً لخطة سياسية. هذه نوع من "الرأسمالية" الحميمة التي يعرفها تلاميذ الاتحاد السوفيتي. وحيث أنه توجد مجموعة من البنوك الخاصة، هذه كانت بمثابة مؤسسات تأمين عائلية، أكثر منها مؤسسات تجارية صالحة. خلال التحرير، قام النظام المصرفي برمّته، بما في ذلك البنك التجاري المسيّس، بإقفال أبوابه.

"إذاً،" قال ديفيد، "نحن نواجه أزمة سيولة أيضاً: كيف يمكننا توفير الأموال في أيدي الشعب العراقي، بحيث يقلع المحرك الاقتصادي من جديد؟"

ذات يوم، وبعد العودة من زيارة إلى إحدى مدارس بغداد، دعوتُ فيل كارول، المستشار في وزارة النفط، والملتحق حديثاً بسلطة التحالف المؤقتة، أن يأتي إلى مكتبي. فيل، رجل طويل القامة، أصلع الشعر، يتكلّم لكنةَ ولاية تكساس، وهو مديرٌ تنفيذي متقاعد في شركة شيل النفطية، وكنت أعتمد عليه كثيراً لأخذ المشورة، بخصوص قطاع النفط الحيوي.

"فيل، في طريقي إلى القصر اليوم، لاحظتُ أنّ طوابير البنزين صارت أطول."

"أجل، هذا ليس مفاجئاً،" قال. "لدينا مشاكل في إنتاج بنزين كاف من المصافي. ثمة فيضان من السيارات أتى إلى البلاد، بعد التحرير. وسعر ليتر البنزين رخيص جداً."

"المعونات الضخمة تشتّتُ الفعالية." قلت، "اقتصاديات ١٠١ ".

"بالتأكيد. ولكن المشكلة أكثر سوءاً،" قال. "هل تعلم، بسعر لتر واحد من البنزين، يمكن الحصول على أربعين ضعفاً منه، عبر الحدود في تركيا؟ والحالة أسوأ بخصوص المحروقات الأخرى. إن لتراً واحداً من غاز الطبخ يتضاعف ١٥٠ مرة عند العبور إلى سوريا. كما أن لدينا مشكلة تهريب كبرى. سوف يكلفنا هذا المليارات."

"حسن. علينا أن نفعل شيئاً، قلتُ. "لا يمكننا أن نجلس هنا، ونتفرج على عمليات تهريب البنزين، في حين يقف العراقيون على طوابير طويلة، للحصول عليه."

طلبتُ من الجهات العسكرية تزويدي بتوصيات للتعامل مع التهريب.

كانت المعونات العشوائية للدولة مبثوثة في الاقتصاد. خلال اجتماع صباحي لفريق العمل، لفت مكافرسون انتباهنا إلى أكثر الأمثلة تدميراً. "يدفع العراقيون أجوراً رمزية للكهرباء،" شرح بيتر. "ولكن في ظل صدام، كان توزيع الفواتير غير منتظم في أحسن الأحوال، وفي أسوأها فاسد. قطاع الصناعة، أيضاً، كان يدفع تكاليف غير اقتصادية للطاقة. على سبيل المثال، مصانع الإسمنت في العراق كانت تدفع عملياً، لاشيء، لقاء الكهرباء التي تستخدمها."

هذا ما سمح لهذه المنشآت بطلب أسعار قريبة من سعر السوق، لقاء اسمنتها. وهذا بدوره يعني أن صناعة البناء كانت قائمة على فرضية مزيفة مفادها بأنّ موادها منخفضة التكاليف. وينطبق هذا على مختلف قطاعات الاقتصاد.

"يقدّر البنك الدولي بأن تكاليف هذه الإعانات الحكومية وصلت إلى خمسة مليارات دولار في السنة،" أضاف أحد الاقتصاديين المرافقين لبيتر.

بل كانت هناك أخبار أكثر سوءاً. في عام ١٩٩٥، كان صدام قد بدأ نظاماً من بطاقات التموين. كان كل فرد من أفراد العائلة يتلقى بطاقة تموينية، تتيح لعائلته الحصول على "سلة طعام" شهرية، يتم التصدق بها على أكثر من أربعين ألفاً من المحال التجارية في جميع أنحاء البلاد.

"تعتقد الأمم المتحدة بأن نصف سكان العراق يعتمدون على هذه الحصة التموينية الشهرية،" أخبرني بيتر بعد انتهاء اجتماع المسؤولين. "ولكن هناك سوقاً رمادية نشطة، تبيع وتشتري السلع، وبالتالي، من يعلم؟ تكلّف هذه الإعانات الحكومة- أي نحن هذه الأيام- ثلاثة مليارات دولار كل عام." في المحصلة، تشكّل الإعانات الحكومية ٦٥ إلى ٧٥ بالمئة من دخل الدولة.

كما أنّ إعانات الأرز والطحين وحبوب الفاصولياء وزيت الطعام تشتّت النشاط الاقتصادي. كانت وزارة التجارة تملك الحقّ الحصري في استيراد المنتجات الغذائية، والتي تصب في النهاية إلى سلة الطعام هذه . كانت الوزارة تملك ستاً وثلاثين صومعة ضخمة لتخزين الشعير والقمح. كانت تملك ثلاثة آلاف شاحنة لتوزيع السلع. كل هذا كبَحَ الطلب على الزراعة المحلية، وأثبطَ عزيمة مخازن القطاع الخاص، ونشاطات التوزيع. ومن أجل إبقاء المزارعين- في أغلبيتهم من الشيعة- في مزارعهم، لجأت الحكومة إلى المزيد من الإعانات، فراحت تبيع البذور، والسماد، والمبيدات بأقل من٢٥ بالمئة، من سعر التكلفة.

في إحدى الظهيرات المليئة بالمشاغل، من أواخر أيار، امتدّ اجتماعٌ، كنتُ قررته لمدة خمس عشرة دقيقة، مع ديفيد أوليفر، إلى أكثر من ساعة.

"العمل على الميزانية المركزية أصبح مشوشاً،" شرح لي، "لأنّ البعثيين دمروا الإجراءات المالية الطبيعية." ثمّ وضع فقرة على الطاولة الرخامية ليشرح النقطة: "حسب معلوماتنا، فإن ٨ بالمئة فقط من نفقات الدولة تجدولها وزارة المالية."

"هذا نوع من الخبل. وأين تذهب البقية؟"

"حسن، يبدو أنّ القسم الأعظم من نفقات الدولة تتحكّم به مباشرة عدة مكاتب مرتبطة بالرئاسة ...وبأصدقاء صدّام الذين اختارهم بنفسه. تحت حكم صدام كانت الميزانية سراً من أسرار الدولة- تماماً مثل الروس. لم نستطع أن نجد أية وثائق مفيدة عن هذه النفقات الكبيرة خارج الميزانية."

يتبع